اوصى بعرض تقريره على مجلس النواب

الادعاء العام الشعبي يكشف حقائق عن حادث قيام حماية وزير التربية باطلاق النار في مركز امتحاني

بغداد / المدى

اصدر مكتب الادعاء العام الشعبي التابع للمجلس العراقي للسلم والتضامن تقريره الخاص بحادث اطلاق النار من قبل حماية وزير التربية على الطلبة في المركز الامتحاني في كلية التربية الاساسية في منطقة سبع ابكار .

وتضمن التقرير ان لجنة تقصي الحقائق التي شكلها الادعاء العام الشعبي قامت بزيارة موقع الحدث في الكلية في يوم ٧/١/ ٢٠٠٨ وفي تمام الساعة العاشرة صباحا منع القائمون على الحراسة من دخول اعضاء اللجنة الى اروقة المركز الامتحاني للكلية .

واضاف التقرير ان اللجنة وجدت بعض الظروف الفارغة (غلاف الاطلاقات النارية) في ساحة الكلية ولوحظ وجود ثقوب متعددة في سقف الساحة ما يدل على ان اطلاق نار قد حصل ، كما وجدت اللجنة بقعة واضحة ودائرة بقطر(٥٠ سم) من الدم بين مقاعد جلوس الطلبة ما يؤشر على ان ثمة اصابات حصلت.

واوضح التقرير انه بوصول الوزير الى ساحة الكلية حاول الطلبة ان يشرحوا له عن سوء الخدمات وانعدام التنظيم ومسؤولية الوزارة عن هذه الفوضى وعبروا عن احتجاجهم عن ظروف وشروط الامتحان.

وبينوا له ما يعانون من ارتفاع اجور النقل وظروفهم الصعبة لكن الوزير اجابهم " انه نفسه لم يقبض راتبا بعد حتى يتم توزيعه عليهم". واشار التقرير الى انه في يوم ٧/٢٣/ ٢٠٠٨ زار اعضاء اللجنة مقر الوزارة للاطلاع على رايها بما حدث ، وذهبوا الى مكتب الوزير الذي ابلغه بان الوزير مسافر وانه – مدير المكتب - غير ملزم ومخول بالتصريح عن اي شيء بخصوص القضية وانه سيبلغ الوزير حول هذا الامر وعند ذلك سيتصل باللجنة لاحقا. وتوصلت اللجنة الى نتائج في نهاية التقرير يدعو فيه مكتب الادعاء العام الشعبي الادعاء العام الحكومي الى التحقيق في القضية في ضوء وقائع وادلة باعتباره مسؤولا عن دعم النظام القانوني وحماية اسس ومفاهيم النظام و مراقبة وضع حقوق الانسان والتصدي للانتهاكات.

ويضع مكتب الادعاء العام الشعبي هذا التقرير امام انظار مجلس النواب ولجانه المختصة ليقرر توصية او اجراء بخصوص ما حصل.

وجاء في نص تقرير اللجنة الذي حصلت " المدى " على نسخة منه انه واستنادا للقرار المتخذ من قبل المكتب التنفيذي والاستشاري لمكتب الادعاء العام الشعبي التابع للمجلس العراقي للسلم والتضامن في جلسة ٦/٢٨/ ٢٠٠٨ بتشكيل لجنة تقصي حقائق وتحري وقائع حادثة اطلاق العيارات النارية من قبل حماية وزير التربيةعلى الطلبة في المركز الامتحاني في منطقة سبع ابكار.

بادر المكتب الى تشكيل هذه اللجنة لان الحادثة تقع في صميم اهدافه الواردة في نظامه الداخلي وتحديدا تلك التي تتعلق بمراقبة اجراءات السلطة التنفيذية ومدى تقيدها بقواعد حقوق الانسان والتزامها بالدستور والقانون والاتفاقيات الدولية وحيث ان التقارير الحكومية قد لاتعطي كل الحقيقة وربما تكون مدعاة للتشكيك من قبل الجمهور الذي يطمئن اكثر الى جهة حيادية ومستقلة باعتبار ان السلطة التنفيذية لايمكن ان تراقب اعمالها بشكل مطلق وقد تخضع لقيود التحالفات السياسية في الحكومة وحيث ان التقارير غير الحكومية تسعى الى ترسيخ قواعد واعراف ومعايير حقوق الانسان في موسسات الدولة والمجتمع من خلال رصد ومراقبة وفضح الانتهاكات التي تتورط بها السلطة او اي جماعات اخرى وحيث ان هذه التقارير تعيد الثقة للمجتمع بامكانية مراقبة السلطة التنفيذية وتقييدها بقواعد حقوق الانسان المنصوص عليها في الاعلانات والاتفاقات الدولية كما انها تمارس ضغطا على الموسسات الحكومية بتبني الشفافية واطلاق ونشر البيانات كاملة لان الحقيقة لايمكن ان تحتكر في الاطر الديمقراطية كما ان وجود مثل هذه التقارير يضغط على الروايات الرسمية للوقائع بضرورة الامتثال لمعايير كشف الحقيقة واعمال مبدا المساءلة والمحاسبة عن انتهاكات حقوق الانسان عندما يحصل انتهاك لحقوق فئة معينة دون رصد ومساءلة فان حقوق الجميع تصبح في خطر من اجل هذا تم تشكيل اللجنة من مجموعة من اعضاء المكتب التنفيذي من المتخصصين لتحري الوقائع والوصول الى حقيقة ماحدث.وقد ذكر التقرير تفاصيل الوقائع بعد قيام اللجنة بزيارة موقع الحدث في كلية التربية الاساسية في السبع ابكار في يوم ٧/١/ ٢٠٠٨ وفي تمام الساعة العاشرة صباحا .

واجهت اللجنة اول الامر ممانعة من قبل القائمين على حراسة الكلية بالسماح لاعضائها بالدخول فضلا عن تكتم اغلب الموظفين والحراس هناك عن الاخبار عما حدث برغم تصريحهم بانهم كانوا موجودين وقت الحادث الامر الذي صعب اعمال اللجنة وكشف عن استمرارية نفوذ وضغط الادارة على حرية الافراد في حجب البيانات العامة الضرورية لتطور حقوق الانسان في المجتمع .

وما ان تم السماح لاعضاء اللجنة بالدخول ، اطلعت اللجنة عن قرب على محل الحادث وهو عبارة عن ساحة واسعة للكلية مسقفة ب(الاسبست)وتحيط بها قاعات الكلية من الجانبين.

وقد وجدت اللجنة ان المركز الامتحاني يقع في كلية التربية الاساسية في سبع ابكار وهي منطقة تقع في اطراف بغداد نهاية صدر القناة وهناك صعوبة في الوصول لها بسبب انعدام المواصلات العامة فضلا عن انها تبعد عن الشارع العام مسافة طويلة تشكل ارهاقا على الطلاب القادمين لها من الطريق العام من دون مواصلات خاصة.

ولوحظ ان الرحلات رصفت داخل هذه الساحة كما لوحظ وجود مقاعد اخرى على شكل اكداس لم يتم تنظيمها.

وكانت الاتربة تغطي المقاعد تماما فضلا عن ان اشعة الشمس الحارة كانت تتسلل الى هذه الساحة ذات التسقيف العالي.

ولاحظت اللجنة تكسر العديد من المقاعد ما يؤشر ان ثمة فوضى قد حصلت .

كما وان اللجنة لم تلحظ اي قوائم او اسماء فردية ملصقة على الرحلات او خرائط جلوس للطلبة مما يعكس عدم قدرة الادارة واللجنة المشرفة على الامتحانات على القيام بعملية تنظيم المركز الامتحاني وتهيئة مستلزمات اداء الامتحان.

ولكنها وجدت بعض الظروف الفارغة (غلاف الاطلاقات النارية) في ساحة الكلية ولوحظ وجود ثقوب متعددة في سقف الساحة ما يدل على ان اطلاق نار قد حصل.

كما وجدت بقعة واضحة ودائرة بقطر (٥٠ سم) من الدم بين مقاعد جلوس الطلبة مما يؤشر على ان ثمة اصابات حصلت.

واشار التقرير الى ان بعض الطلبة اصيبوا (اربعة اشخاص) بجروح طفيفة وخامس كانت جروحه بليغة ، وتم نقلهم من قبل حراس الكلية وبمعاونة الحرس الوطني الى المستشفى التخصصي القريب عن الكلية حيث تمت معالجتهم وبعد ذالك غادروا بعد ساعات على حد قوله.

ولم تتمكن اللجنة من لقاء اي من المصابين او معرفة عناوينهم . واصلت اللجنة عملها في البحث عن المزيد من شهود الحدث وتمكنت من الاتصال بعدد من الطلبة الخارجين الذين كانوا موجودين لحظة الحادثة حيث افادوا بان اغلب الطلاب قدموا من مناطق بعيدة ونائية وان المركز الامتحاني يعتبر في منطقة بعيدة جدا وهو اصلا، كلية مهجورة توقف فيها الدوام اكثر من سنتين وما زلت مهجورة ، وتسال لماذا اعتمدتها وزارة التربية مركزا امتحانيا وهي تقع في منطقة خطرة على حد قولهم ، واشار الشهود الى ان اغلب الطلبة قدموا بالصباح الباكر وواجهوا معاناة في البحث عن اسمائهم حيث لا توجد قوائم باسمائهم، وبعد دخولهم الى داخل المعهد تم تفتيشهم تفتيشا دقيقا تم بموجبه مصادرة اوراق الغش عند بعض الطلبة.

واشاروا الى ان الرحلات (مقاعد الجلوس) كانت مكدسة وكان على الطلبة ان ينظفوها ويمسحواالتراب عنها مما ضاعف معاناتهم وزاد في توترهم وقلقهم كما لم يكن هناك ماء صالح للشرب اما الماء الموجود فهو ماء بئر (خابط) ولم توزع الاسئلة والدفاتر الامتحانية بالرغم من تجاوز الساعة العاشرة صباحا

وفي هذه الاثناء وصل الوزير ومعه اكثر من سبع سيارات واكثر من اربعين فردا من الحماية من الباب الاخر للكلية بالقرب من ساحة الكلية التي اتخذت مكانا لاداء الامتحان.

حاول الطلبة ان يشرحوا للسيد الوزير عن سوء الخدمات وانعدام التنظيم ومسؤولية الوزارة عن هذه الفوضى وعبروا عن احتجاجهم عن ظروف وشروط الامتحان.

واشار الشهود الى ان بعض الطلبة شرحوا له معاناتهم حول كلفة اجور النقل وظروفهم الصعبة وادعى الشهود ان الوزير اجابهم (انه لم يقبض راتبا بعد حتى يتم توزيعه عليهم) وهنا اخذ افراد الحماية بالضحك الامر الذي اثار استياء الطلبة ما ادى الى مشادات كلامية بين الطلبة والحماية استخدمت فيها الفاظ جارحة مخالفة للذوق العام فحصل صياح من الطلبة باتجاه الحماية ترتب على اطلاق الحماية النار باتجاه الطلبة ما اصاب عددا منهم (اربعة او خمسة) على حد قولهم، واخذ الطلبة الموجودين في القاعات العلوية برمي الرحلات على الحماية واستمر اطلاق العيارات النارية اكثر من ربع ساعة واتفق الشهود جميعا على انهم شاهدوا الوزير شاهرا مسدسا ولم يؤكد الشهود انه اطلق من خلاله النار وكان افراد الحماية يطلقون به ويطلقون النار بشكل افقي وعامودي.

واجمع الشهود انه لم يتم توزيع الاسئلة او الدفاتر الامتحانية وتركوا الطلبة فريسة للقلق والترقب ، لم تتمكن اللجنة من الالتقاء باي من الاساتذة المشرفين على الامتحانات في المركز الا انه تم تقديم تقارير من قبل بعض الاساتذة في الكلية ومشرفين تربويين تتفق اراؤهم مع الشهود واشاروا انهم لايريدون تحدي الادارة او الوزارة.

ومن اجل اعمال مبدا المساواة في معرفة جميع وجهات النظر من قبل جميع اطراف الحدث.

وفي يوم ٢٠٠٨/٧/٢٣ زار اعضاء اللجنة مقر الوزارة للاطلاع على راي الوزارة بما حدث تم انتقالنا الى مكتب مدير مكتب الوزير الذي ابلغنا الوزير مسافر وانه غير ملزم ومخول بالتصريح عن اي شيء بخصوص القضية وانه سيبلغ الوزير حول هذا الامر وعند ذلك سيتصل بنا لاحقا.

اكدت اللجنة بانها لا تستطيع ان تنظر الى ما لا نهاية بتقديم التقرير، الا انه لم يات اللجنة رد من مكتب الوزير، لابد ان تقدم تقريرها في وقت قبول. ومن النتائج والتوصيات التي جاء بها التقرير:

١- يدعو مكتب الادعاء العام الشعبي الادعاء العام الحكومي الى التحقيق في القضية في ضوء المتوفر من وقائع وادلة باعتباره مسؤولا عن دعم النظام القانوني وحماية اسس ومفاهيم النظام و مراقبة وضع حقوق الانسان والتصدي للانتهاكات.

٢- يضع مكتب الادعاء العام الشعبي هذا التقرير امام انظار مجلس النواب ولجانه المختصة ليقرر توصية او اجراء بخصوص ما حصل.

٣ - نتفق في ما ورد في مطالبة لجنة التربية والتعليم العالي التابعة لمجلس النواب في الفقرة (١) والتي دعت الوزير الى " تحمل مسؤولياته القانونية والانسانية امام الطلبة كونه مربيا ومعلما ومرشدا ".

٤- يرى المكتب ان اللجنة الدائمة للامتحانات وادارة المركز الامتحاني قد اخفقت في ادائها وانها ليس لديها الخبرة الكافية والكفاءة اللازمة للقيام بهذه المهمة وتحديدا في ادارة وتنظيم المركز الامتحاني ويتحمل الوزير مسؤولية ذلك ، بسبب اختياره لمن هو غير كفء لهذه المهمة.

٥- يجد المكتب ان حق الدفاع الشرعي غير متوفر ذلك لان شروطه هوان يكون هناك خطر حال ووشيك ولايمكن دفعه وان يكون هناك تناسب بين فعل الهجوم وفعل الدفاع اذ لم يكن افراد الحماية مضطرين لاطلاق عيارات نارية باتجاه الطلبة كما ان الوزير كان محميا حماية كافية لاتبرر اشهار مسدسه وفقا لرواية الشهود.

٦- يجد المكتب ان الوزير لم يكن معرضا لعملية اغتيال وان الهيجان والفوضى والانفلات من قبل بعض الطلبة كان تحصيل حاصل لسوء تنظيم الادارة للامتحانات الوزارية.

٧- يدعو المكتب وزارة حقوق الانسان الى اصدار تقرير بالحادث لان ما حصل يقع ضمن اعمال رصدها.

٨- وبعد الاتصال بالافراد الموجودين هناك امتنع اغلبهم عن التحدث لنا عن الحادث لكنهم اشاروا الى انهم غير مقتنعين برواية وزارة التربية في الاعلام.

٩- بادر احد الاشخاص الموظفين هناك الى شرح خلاصة ما حدث حيث اشار الى انه لم تدخل اي اسلحة الى مقاعد الامتحانات حيث تم اخذ اسلحة الطلبة الذين يحملون السلاح وحفظها في الاستعلامات وكان هناك تفتيش دقيق تقوم به قوات المغاويروهي السيطرة المجاورة للمعهد وكذلك قوات الصحوة وقوات الحرس الوطني ومن ثم حراسة الكلية الذين يزيد عددهم على العشرين شخصاً.

أصحابها ضحايا التفجيرات والحرائق

تزايد عمليات التجميل في العراق مع تحسن الوضع الامني

بغداد/ ا ف ب

تعرضت بغداد والمدن الاخرى الى الانفجارات فحرقت وشوهت الاجساد رغما عن اصحابها ، ما ادى الى دفعهم للبحث عن حلول لمعالجة ما لحق بهم من تشوهات اصبحت هاجس احباط وعاهة نفسية تلازمانهما على الرغم من ثقتهم بانفسهم ، فيلجأون مضطرين الى من يعالج تلك التشوهات وفي الجانب الاخر ترى ان البعض لم يصبه الاذى لكنه يبحث عن تجميل اعضاء اجسادهم لذلك يقول الجراح حيدر ان غالبية مرضاه العام الماضي كانوا ضحايا التشوهات الناجمة عن التفجيرات لكن الزبائن تغيروا واصبح اهتمامهم منصبا الآن على عمليات تجميل تمنحهم ثقة اكبر بانفسهم.

وقد عمل حيدر، ويفضل عدم اعطاء اسمه كاملا بسبب استهداف الاطباء في العراق، منذ بداية الاحتلال الاميركي عام ٢٠٠٣ على اجراء عمليات لضحايا الحرب لمعالجتهم من اثار الحروق والتشوهات.

ويوضح لفرانس برس "ما يزال في ذاكرتي وجه الفتاة الصغيرة التي كانت تعاني حروقاً في وجهها وعنقها بعد سقوط قذائف هاون على منزلها. كانت حروقها خطرة وجاءت تطلب جراحة تجميلية صيف عام ٢٠٠٥". ويضيف ان "العمليات الترقيعية هدفها طبي" اكثر من عمليات التجميل الاخرى التي تلاقي اقبالا في العراق كتصغير الانف وتكبير الصدر وشد البطن وشفط الدهون. ويؤكد حيدر "ينتابني شعور متناقض عندما اذهب صباح كل يوم للعمل واستقبل نوعين من المرضى، مجموعة مرغمة على عمليات تجميل بسبب تشوهات حدثت جراء الحرب والتفجيرات، والاخرى تاتي اشباعا لرغبتها في اجراء عملية تجميلية". ويرى ان "الشخص الذي يريد ان يجري عملية تجميل ليس بحاجة الى جراح، انما الى طبيب نفسي لكي يتمكن من كسب ثقته بنفسه ويتقبل هيئته". وجهة نظر حيدر شائعة في مجتمع محافظ مثل العراق، حيث لم يعترض معظم رجال الدين على الجراحات التجميلية لكنهم الزموها باحترام الشريعة الاسلامية. وبناء على ذلك، يجب ان لا ينظر الاطباء الى اجزاء "محرمة" من جسد المرأة مثل الصدر والساقين والبطن.

الا ان معظم الاطباء يتجاهلون ببساطة تعليمات رجال الدين اذ انه من المستحيل شفط الدهون او تغيير حجم الصدر والارداف من دون اللمس او النظر. ويتزامن ازياد الطلب على الجراحة التجميلية في العراق في ظل تحسن الاوضاع الامنية في البلد، مع صعود المد الديني المتشدد. فمنذ سقوط النظام السابق الذي كان من اصحاب التوجه العلماني، اصبحت المراة اكثر فاكثر مرغمة على ارتداء الزي الاسلامي المحافظ بشكل عام واجبرت النساء على تغطية اجسادهن ووضع الحجاب.

لكن على غرار اطباء كثر في العراق، يعتقد حيدر ان الجراحة التجميلية ينبغي ان تكون محكومة بقسم ابيقراط وليس بالتعليمات الدينية.

ويقول في هذا الصدد "انه عملي، يجب ان نحاول مساعدة الناس لمنحهم الثقة بأنفسهم. لكن اذا شعرت ان كلامي لا يساعدهم، الجأ حينها الى الجراحة".

من جهته، يقول الطبيب طارق آل حمداني ان "رغبة الشخص ينبغي ان تكون عاملا حاسما في جراحة التجميل انما ضمن حدود معينة". ويضيف "في بعض الاحيان، لا اشجع على الجراحة التجميلية اذا لم تكن لازمة مثل حقن الشفاه، او تغيير حجم الصدر" مشيرا الى ان ٧٥ في المئة من الذين يطلبون عمليات تجميل هم من النساء.

وعملية النصح لم تردع نادية كاظم (٤٥ عاما) وهي ام لطفلين من دفع ١٩٠٠ دولار مقابل عملية شد البطن وتكبير الارداف، آملة في التشابه مع الفنانة الاميركية الشهيرة بيونسيه. وتقول في هذا السياق، "اجريت عملية تجميل ارضاء لنفسي ولكي املك الثقة اريد الحفاظ على شبابي حتى اشعر بالسعادة" مؤكدة انها تلقت "كامل الدعم" من زوجها لاجراء العملية. لكن بسبب دعوة بعض رجال الدين الى التشدد في تطبيق التعاليم الاسلامية، فان نادية وغيرها ليسوا قادرين على اظهار جمالهن في الاماكن العامة. اما الخريجة الجامعية رولا حميد (٢٣ عاما) التي اجرت عملية تجميل لانفها فتقول "كنت قادرة على ابراز جمالي في السابق لكن الامور تغيرت لان الميليشيات والاسلاميين اجبروا النساء على ارتداء الحجاب".

وتضيف "كنا ننعم بالحرية اكثر زمن صدام اعرف العديد من الفتيات من اللواتي لا يسمح لهن ابائهن بالخروج بسبب جمالهن". وتتابع رولا "اعرف ان بعض رجال الدين يعارضون الجراحة التجميلية لكنني لا اعتقد ان التخلص مما يزعجك حقا يعتبر حراما".

ونساء العراق لسن الوحيدات اللواتي يرغبن في اكتساب مزيد من الجاذبية. ويقول مصطفى عباس (٢٧ عاما) مهندس كمبيوتر "اجريت جراحة تجميلية لانفي الكبير. ليس فقط لحل مشاكل التنفس التي كنت اعاني منها" بل لتحسين فرص لقائه مع الفتيات. ويضيف "اردت اجراء العملية، لانني اعرف تماما ان انفي يبعد عني الفتيات والجراحة وسيلة لتغيير الصعوبات. اريد بدء حياة جديدة وان التقي بفتاة لاتزوجها استطيع تحقيق ذلك الان".

الدفاع تكشف عن خطة متكاملة لإنهاء ملف الجيش العراقي السابق

بغداد / المدى

كشف أمين سر دائرة الإدارة في رئاسة أركان الجيش اللواء الركن رعد هاشم الطائي عن "وجود خطة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لإنهاء ملف منتسبي الجيش العراقي السابق".

وبين الطائي في حديث صحفي" أن "الخطة تتضمن الموافقة على عودة ضباط الجيش العراقي السابق إلى الخدمة في القوات المسلحة العراقية، إذا كانت لديهم القدرة على ذلك، وإحالة القسم الآخر منهم إلى التقاعد، فضلا عن التنسيق مع الوزارات العراقية لقبول ضباط الجيش السابق من ذوي الاختصاصات الفنية للعمل في هذه الوزارات".

وأضاف الطائي أن "الخطة ستشمل جميع ضباط الجيش العراقي السابق بالرتب كافة والذين لم تتم إحالتهم على التقاعد خلال السنوات الخمس الماضية".

وأشار الطائي إلى أن "الخطة تتضمن بأن تكون مقرات الفرق العسكرية في العاصمة العراقية بغداد كبديل عن المصارف العراقية لتوزيع الدفعات المؤقتة لمنتسبي الجيش العراقي السابق"، مبينا أن "وزارة الدفاع العراقية منحت مهلة لضباط الجيش العراقي السابق الموجودين داخل العراق مدة ٨ أسابيع و١٢ أسبوعا للضباط الموجودين خارج العراق تبدأ من السادس من شهر أيلول الحالي لمراجعة مقرات الفرق العسكرية في بغداد والمحافظات لغرض إنهاء ملفاتهم بشكل حاسم".

وأكد أمين سر دائرة الإدارة في رئاسة أركان الجيش العراقي أن "الوزارة ستهيئ استقبالا رسميا حافلا لضباط الجيش العراقي السابق في مقرات فرق الجيش العراقي المنتشرة في عموم العراق وبما يليق بمكانتهم وأهميتهم" على حد قوله. وقال الطائي " إن "وزارة الدفاع العراقية ستعمل على تسهيل إجراءات عودة ضباط الجيش العراقي السابق إلى الخدمة، حيث خصصت قاعدة بيانات كاملة عن أسماء ورتب الضباط الذين يحق لهم العودة والضباط الذين سيتم إحالتهم إلى التقاعد". ولفت الطائي إلى أن الوزارة "ستعيد عدداً كبيراً من الرتب العسكرية في الجيش السابق للخدمة خصوصا الرتب من رائد إلى عقيد، بينما سيتم تحديد عودة الرتب من عميد فما فوق وفق احتياجات الجيش العراقي الحالي حيث سيتم إحالة من لم يقبل منهم في الخدمة إلى التقاعد". وذكر الطائي "أن عددا كبيرا من ضباط الجيش العراقي السابق اتصلوا بالوزارة وابدوا رغبتهم بالعودة إلى الخدمة، خصوصا بعد تحسن الأوضاع الأمنية في العاصمة بغداد وباقي محافظات العراق" حسب تعبيره. يذكر أن رئيس سلطة الائتلاف المنحلة والحاكم المدني للعراق بول بريمر قد قرر في أيار من عام إلفين وثلاثة حل الجيش العراقي الذي تم تأسيسه في السادس من شهر كانون الثاني عام ١٩٢١ بعد انهياره على يد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب إسقاط نظام صدام في آذار عام ألفين وثلاثة. يذكر ان وزارة الدفاع كانت قد دعت في وقت سابق من العام الماضي ضباط الجيش العراقي السابق ومن رتبة رائد فما دون للالتحاق في صفوف الجيش العراقي الجديد وكل حسب اختصاصه إضافة الى دعوتها لصفوف عديدة الى العودة منها الهندسة العسكرية والتموين والنقل والمشاة وغيرها.. من جانبه بين مصدر عسكري عراقي رفيع المستوى لـ (المدى) ان اعداداً كبيرة من الضباط والمراتب قد بدأوا رغبتهم في العودة الى الخدمة وان قسماً كبيراً منهم قد التحق فعلاً في عموم وحدات الجيش العاملة داخل البلاد.